

15:22:41 2012-08-26

الحزب الديمقراطي السوري:

الحزب الديمقراطي السوري: رخص بالقرار رقم (5) تاريخ 10/1/2012

مقر الحزب: محافظة حلب (الجميلية، فوق نقابة الفنانين) هاتف /0944412226/

شعار الحزب: ديمقراطية - عدالة - تنمية.

أهداف الحزب:

يسعى الحزب الديمقراطي السوري إلى الإسهام في الحياة السياسية من أجل بناء وترسيخ نظام سياسي تعددي ديمقراطي، يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية تسودها قيم العدالة والتسامح وقبول الآخر، ويعمل على تنمية الوعي السياسي، ومشاركة جميع المواطنين في صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث تكون سورية لجميع أبنائها بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية أو المذهبية أو القبلية أو المناطقية. كما يؤكد الحزب علانية مبادئه وأهدافه بوصفه حزباً ليبرالياً علمانياً. وأهدافه هي:

أ. في المجال الوطني :

يؤكد الحزب على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وهذا يعني التمسك بسيادتها الوطنية وقرارها المستقل. ويبقى تحرير الجولان بأرضه وشعبه وثرواته ومياهه هو القضية الوطنية المركزية التي تشكل استحقاقاً لا يمكن التخلي عنه نظراً لقناعتنا بأن الجولان المحتل هو جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية. وأمام هذا الواقع فإنه إذا كان السلام هو الخيار الاستراتيجي لسورية، فإن الحزب يرى أن من حق الشعب السوري أن يستخدم كافة الوسائل المشروعة من أجل استعادة أراضيه وسيادته المطلقة عليها (بما فيها لواء اسكندرون) وفق المواثيق الدولية .

ب. ثانياً - في المجال السياسي :

- يرى الحزب أن الديمقراطية التمثيلية البرلمانية هي أفضل أشكال التعبير عن إرادة الشعب السوري وتطلعاته نحو حكم ديمقراطي وحياة حرة كريمة تقوم على أسس المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة. وإذا كانت الديمقراطية هي حكم الأغلبية، فإنها في الوقت ذاته حق الأقلية في أن تصبح أكثرية. وبالتالي فإن الديمقراطية التي يتطلع إليها الحزب هي ليست ديمقراطية المحاصصة، أي أنها ليست ديمقراطية الأكثرية العددية ذات السمات العرقية أو الطائفية أو المذهبية أو القبلية أو المناطقية، بل هي الديمقراطية التي تعبر عن أكثرية سياسية تستمد وجودها من البرامج الحزبية المعبرة عن الحراك السياسي العام .

- إن الديمقراطية الحقيقية تقوم على انتخاب البرامج السياسية وليس انتخاب السياسيين. كما تقوم أيضاً على مبدأ (فصل السلطات) الذي يشكل الركن الأساسي لثوابت الحكم الديمقراطي.

- إن الحزب يؤمن بأن سورية هي وطن لجميع مواطنيها بشتى أصولهم العرقية والطائفية والمذهبية، وهو يرى أنهم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني السوري، ولهم الحق في التمتع بكافة حقوقهم الدستورية.

ولكي يبقى المجتمع السوري متمتعاً بتنوعه في إطار الوحدة الوطنية ومبادئ العيش المشترك فإنه لا بد من تجفيف منابع التطرف والتكفير والإرهاب (أكانت هذه الموارد مالية أو دعوية أو تعليمية) ونبذ كافة أشكال العنف الفكري والإرهاب و التحريض الطائفي أو المذهبي (مهما كان مصدره)، وترسيخ قيم العلمانية والعقلانية والتنوير في مؤسسات الدولة .

ثالثاً – في المجال الاقتصادي :

يؤمن الحزب بأن الاستقرار الاقتصادي و عدالة توزيع الثروة بين جميع المواطنين يشكلان عاملاً مهماً من عوامل السلم الأهلي واستقلالية القرار السياسي. ولكي يتحقق ذلك فإن الحزب يرى أنه لا بد من تكثيف الجهود للارتقاء بالواقع الاقتصادي من خلال تطوير التشريعات الاقتصادية بما يتلاءم مع واقع السوق المحلية والعالمية لتحقيق المزيد من الانتاج والعدالة الاجتماعية وزيادة فرص العمل ورفع مستوى المعيشة ، وإعادة النظر بوضع القطاع العام في ظل استفحال الفساد فيه وتراجع انتاجه.

مبادئ الحزب:

أ. حقوق الإنسان: انطلاقاً من قناعة الحزب بضرورة تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، باعتبارها رافداً أساسياً من روافد العمل الوطني، وركيزة مهمة من ركائز بناء المواطن الحر، فإننا في الحزب الديمقراطي السوري نرى أن التمسك بمبادئ حقوق الإنسان يكون من خلال الالتزام بالأسس التالية :

- إن مبادئ حقوق الإنسان هي من ركائز الدستور السوري، وسمّة أساسية من هويتنا الثقافية .

- الخصوصية الثقافية التي تدرج في إطار ثقافة حقوق الإنسان هي التي ترسخ مفاهيم التسامح والحوار وحرية التفكير والتعبير وفق ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتسعى إلى بناء عالم أفضل دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو أي شكل من أشكال التمييز.

ب. العلمانية: إن العلمانية التي يتبناها الحزب هي ليست تخلياً عن الدين، وليست فصل الدين أو إقصائه عن المجتمع أو التقليل من دوره الحضاري والثقافي والأخلاقي، بل هي أن لا تمارس السياسة دوراً دينياً، وأن لا يمارس الدين دوراً سياسياً. باعتبار أن الدين هو عقيدة إلهية غير قابلة للتغيير ولا تتأثر بتبدل الزمان أو المكان، في حين أن العمل السياسي هو مسار دنيوي خاضع لمتغيرات الواقع ومستجداته .

وانطلاقاً من ذلك فإننا ندعو إلى :

- احترام حرية المواطن في العقيدة والانتماء، وتوفير مستلزمات ممارستها، دون أي تمييز بين طائفة أو مذهب.

- اعتبار كافة العقائد الطائفية والمذهبية من مكونات النسيج الوطني السوري .

ج. الليبرالية: يرى الحزب أن (الليبرالية) تقوم على مبدأ المواطنة، فالمواطن الحر هو المتمتع بالحقوق الأساسية التي كفلها الدستور السوري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة المواثيق الدولية. ويأتي في مقدمة هذه الحقوق: حرية الاعتقاد والتعبير، والنشاط السياسي والثقافي، وحق التملك والسكن والتعلم والسفر، والضمان الصحي والاجتماعي، والتنظيم النقابي، وتكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون.

د. حرية التعبير : إن حرية التعبير هي من الحريات الأساسية للإنسان التي كفلها الدستور السوري، وأقرتها الشرائع وحرصت عليها النظم الديمقراطية. وحق التعبير هو في جوهره حق الرأي والمعرفة والاتصال، كما أنه حق الاعتصام والتظاهر، وتكمن أهمية حرية التعبير في كونها توفر شفافية العلاقة بين المواطن والدولة، وتعزز آليات الرقابة والمحاسبة في مختلف قطاعات المجتمع والدولة.

